الأمم المتحدة

S/2018/210



Distr.: General
8 March 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) خلال الفترة الممتدة من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور تقريري المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/964)، بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ أحكام محددة من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٣ (٢٠١٧). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بالتزامات الطرفين القائمة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أو باتجاه التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وظل الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئاً على العموم.

٢ – وعملا بقرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، قمت بتمديد ولاية المحكمة الخاصة للبنان من ١ آذار/مارس ٢٠١٨، لفترة ثلاث سنوات، أو عند الانتهاء من القضايا المعروضة على المحكمة الخاصة، إذا كان ذلك أقرب.

ثانيا – تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف – الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٣ – واصلت السلطات الإسرائيلية واللبنانية إعادة تأكيد التزامها بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبوقف الأعمال العدائية. وعلى الرغم من الهدوء النسبي على امتداد الخط الأزرق وفي منطقة العمليات، أدت بعض التطورات التي استجدّت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على النحو المبين تفصيلا في هذا التقرير، إلى زيادة حدّة التوترات. وواصلت الأمم المتحدة حث كلا الطرفين على الامتناع عن التصريحات المؤججة للمشاعر التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع حوادث وتهديد وقف الأعمال العدائية، وعلى استخدام القنوات القائمة لمعالجة الشواغل. وظلت القوة المؤقتة والمنسقة الخاصة بالنيابة لشؤون لبنان على اتصال دائم مع الطرفين من أجل نزع فتيل التوترات.

٤ – وعقب الإعلان الصادر عن الولايات المتحدة في ٦ كانون الأول/ديسمبر بشأن القدس، نُظمت نحو ٢٤ مظاهرة في منطقة عمليات القوة المؤقتة. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، احتج حوالي ٣٥ فردا





قرب كفر كلا (القطاع الشرقي)، حيث أضرموا حريقا صغيرا في منطقة بالقرب من السياج التقني الإسرائيلي. وقام جنود إسرائيليون بإخماد النار قبل إطلاق الغاز المسيل للدموع لتفريق الحشد. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، تجمع ما يزيد على ٣٠٠ طالب بشكل سلمي خارج مقر القوة المؤقتة في الناقورة (القطاع الغربي)، وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، احتج حوالي ٣٠٠ فرد في كفر كلا. وعملت القوة المؤقتة بشكل وثيق مع الجيش اللبناني، الذي كان حاضرا أثناء التجمعات، ومع جيش الدفاع الإسرائيلي لمنع أي تصعيد.

٥ - وفي مطلع كانون الأول/ديسمبر، برز تسجيل مصور بالفيديو يظهر فيه قيس الخزعلي الذي ينتمي إلى ميليشيا عصائب أهل الحق الشيعية العراقية وهو يزور جنوب لبنان مرتديا الزي العسكري برفقة ممثلي حزب الله. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري بيانا يؤكد فيه بأنه اتصل بمسؤولين في الجيش وجهاز الأمن للتحقيق واتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي شخص من القيام بأنشطة عسكرية ومنع قيس الخزعلي من معاودة دخول لبنان. وأعربت القوة المؤقتة رسميا عن قلقها للجيش اللبناني إزاء الزيارة المبلّغ عنها وطلبت معلومات مستكملة عن نتائج التحقيق. وذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة في رسالته الموجهة إليّ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر (S/2017/1043) أن هذه الزيارة تشكل انتهاكا للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، صدر في لبنان أمر بالقبض على قيس الخزعلي بعد أن خلُص التحقيق إلى دخوله لبنان بصورة غير قانونية.

٦ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، تداولت وسائط التواصل الاجتماعي صورة فوتوغرافية يظهر فيها الحاج حمزة (أبو العباس)، قائد ميليشيا موالية للحكومة السورية مقرها في حلب تُدعى لواء الإمام الباقر، وهو يقف على مقربة من الخط الأزرق. وفي رسالة موجهة إليّ في ٥ شباط/فبراير (S/2018/91)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن أحد كبار المسؤولين الإيرانيين، إبراهيم رئيسي، قد قام بزيارة إلى منطقة عمليات القوة المؤقتة بالقرب من الخط الأزرق في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وبرفقته ”عناصر مسلحة من حزب الله بزي عسكري“. وليس بمقدور القوة المؤقتة تأكيد صحة هذه المعلومات. وفي كلتا المرتين، التمست القوة المؤقتة بصفة رسمية توضيحا من الجيش اللبناني. ولم ترِد بعد أي ردود من الجيش اللبناني.

٧ - ولاحظت القوة المؤقتة زيادة في أنشطة التشييد، بما في ذلك إزالة النباتات وتهيئة التربة، على جانبي الخط الأزرق، وهو ما أدى في بعض الأحيان إلى انتهاكات للخط الأزرق وعدة حوادث قام فيها الطرفان بتصويب الأسلحة. وفي ثلاث مناسبات، قامت القوة المؤقتة بالتواصل مع الطرفين من أجل نزع فتيل التوترات، والحث على ضبط النفس. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي ثلاث قنابل دخانية، سقطت إحداها على الجانب الآخر من الخط الأزرق شرق بليدا (القطاع الشرقي) على إثر قيام عنصرين من مخابرات الجيش اللبناني بالاقتراب من الخط الأزرق. ونقل جنديان من الجيش اللبناني، كانا أيضا حاضرين بعين المكان، إلى المستشفى لتلقي إسعافات بسيطة بسبب استنشاقهما الدخان. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، صوبت عناصر الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي أسلحتها بعضها إلى بعض غرب منطقة عيتا الشعب (القطاع الغربي). وعقب هذا الحادث، قامت القوة المؤقتة بالتمركز بين الجانبين وظلت في الساحة لمدة ٢٤ ساعة من أجل كفالة استتباب الهدوء.

٨ - وفي ٢٠ تشـــرين الثاني/نوفمبر، قام ثلاثة رجال بالقرب من عيتا الشـــعب، عبر أحدهم لوهلةٍ الخط الأزرق، بالصـراخ باتجاه جنود جيش الدفاع الإسـرائيلي. وفي ٢٦ تشـرين الثاني/نوفمبر، وبينما كان مراقبون من فريق المراقبة في لبنان يضـطلعون بدورية قرب مارون الراس (القطاع الغربي)، صـوّبت دبابة تابعة لجيش الدفاع الإسـرائيلي سـلاحها الرئيسـي باتجاه الدورية. وقد وجهت القوة المؤقتة انتباه الطرفين إلى هذين الحـادثين، بمـا في ذلـك في الاجتمـاع الثلاثي الـذي عُقـد في ٧ كـانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٧. وفي ١٠ شباط/فبراير، وفي أعقاب التطورات العسكرية في الساحة السورية التي شملت إسقاط طائرة تابعة لجيش الدفاع الإسـرائيلي، قام أفراد في كفر كلا والعديسـة (كلاهما في القطاع الشـرقي)، ويارون (في القطاع الغربي) برمي الحجـارة والأعلام عبر الخط الأزرق. وتـدخـل الجيش اللبنـاني، في كـل مرة، لإبعـاد الحشـــد عن الخط الأزرق.

٩ - وفي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٩ شباط/فبراير، سجلت القوة المؤقتة ٢٠٤ خروقات برية للخط الأزرق. وكان الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسـرائيلي متورطين في ١٢ خرقا، بما في ذلك من خلال اســتخدام المعدات الهندســية. ويُعزى ما مجموعه ١١٣ خرقا (أو ٥٥ في المائة) إلى رعاة الماشــية وقطعانهم بالقرب من مزارع شبعا وبسطرة (القطاع الشرقي)، أو إلى مزارعين أثناء زراعة حقولهم في المنطقة المحيطة برميش (القطاع الغربي). وما فتئت القوة المؤقتة والجيش اللبناني يحذران الرعاة والمزارعين من عبور الخط الأزرق. أما معظم الخروقات المتبقية، فتعزى إلى مزارعين يعبرون إلى بئر شـــعيب التي تمتد عبر الخط الأزرق بالقرب من بليدا (القطاع الشرقي).

١٠ - واستمرت إسرائيل في خرق المجال الجوي اللبناني بشكل يومي تقريبا، في انتهاك للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الفترة من ١ تشـرين الثاني/نوفمبر إلى ١٩ شـباط/فبراير، سـجلت القوة المؤقتة ٤٥٨ خرقا جويا للخط الأزرق، بما يعادل ما مجموعه ١ ٦٨٤ ســـاعة تحليق. وكانت الطائرات المسيرة بدون طيار مسؤولة عن ٣٦٠ (٧٩ في المائة) من تلك الخروقات؛ أما النسبة المتبقية من الخروقات فتعزى إلى طائرات مقاتلة أو طائرات لم يتســن تحديد هويتها. واحتجت القوة المؤقتة على جميع الخروقات الجوية لدى جيش الدفاع الإسـرائيلي وحثت على وقفها فورا. وواصـلت الحكومة اللبنانية الاحتجاج على خرق مجالها الجوي، بما في ذلك في رســـالة موجهة إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٨ شـــباط/فبراير (A/72/742-S/2018/109). وأفاد الجيش اللبناني أن هذه الانتهاكات تسهم في بث مشاعر انعدام الأمن في جميع أنحاء لبنان. وهذه الانتهاكات للســيادة اللبنانية تقوض مســعى وقف الأعمال العدائية والجهود التي تتوخى التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار.

١١ - واسـتمر الاحتلال الإسـرائيلي للجزء الشـمالي من قرية الغجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق، في انتهاك للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وحتى الآن، لم تُجِب إسرائيل على الاقتراح الذي قدمته القوة المؤقتة إلى كل من الطرفين في عام ٢٠١١ والرامي إلى تيســير انســحاب جيش الدفاع الإســـرائيلي من المنطقة المحتلة. وقد أَبلغ الجيش اللبناني القوةَ المؤقتة في تموز/يوليه ٢٠١١ بموافقة لبنان على الاقتراح.

١٢ - واحتجّ لبنان أيضاً على الانتهاكات المزعومة لسـيادته من جانب سـفن إسـرائيلية تُبحر بالقرب من خط العوامات الإسرائيلي. ولا يزال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين موضع خلاف. ويرى لبنان أن خط العوامات الذي أقامته إســـرائيل بصـــورة انفرادية، يمر عبر مياهه الإقليمية وهو لا يعترف به. والأمم المتحدة لا تعترف بخط العوامات.

١٣ - وادّعى لبنان أن إسرائيل تواصل انتهاك سيادته عن طريق الرصد الإلكتروني وأنشطة التجسس والمراقبة من خلال البنية التحتية التي تنشرها إلى الجنوب من الخط الأزرق وعلى امتداده، وبواسطة أجهزة المراقبة التي وضعتها على الأراضي اللبنانية وشبكات المراقبة العاملة في لبنان، وهو ما تعتبره الحكومة اللبنانية بمثابة حرب إلكترونية.

١٤ - ووفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واصلت القوة المؤقتة مساعدة الجيش اللبناني في إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة بخلاف ما هو تابع لحكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة. وتقف القوة المؤقتة على أهبة الاستعداد للعمل ضمن النطاق الكامل لولايتها وقدراتها إذا ما كانت هناك أدلة أو معلومات ذات مصداقية تدعم وجود أسلحة غير مأذون بها، أو وجود تهديد وشيك بنشاط عدائي انطلاقا من منطقة العمليات. وقد كرر الجيش اللبناني بانتظام تأكيد التزامه القوي بالتصرف فور تلقيه أدلة بشأن أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أسلحة في المنطقة انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٥ - وفي سياق أنشطتها، سجلت القوة المؤقتة ٤٤٢ حالة لأفراد يحملون أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتكاد جميع هذه الحالات (٤٣٩) تتعلق بمدنيين يحملون أسلحة صيد، معظمهم في مناطق يارون (في القطاع الغربي)، وبسطرة وبليدا وميس الجبل وسردا (جميعها في القطاع الشرقي)، على مقربة من الخط الأزرق. أما الحوادث المتبقية، وغير المتعلقة بأسلحة الصيد، فترد مفصلة في المرفق الأول. وفي كل حالة، أخطرت القوة المؤقتة الجيش اللبناني وطلبت منه اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة. وأبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأنه يواصل متابعة تلك الحوادث لمنع تكررها. والقوة المؤقتة تأخذ أي ادعاءات بشأن وجود أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات مأخذ الجد، إلا أنها لم تتمكن في حدود قدراتها من أن تتحقق من صحتها بشكل مستقل.

١٦ - ونسّقت القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني بشكل يومي لإجراء عمليات تفتيش في نقاط التفتيش الدائمة والمؤقتة وتلك الموجودة في مواقع مشتركة. وأجرت قوات الأمن اللبنانية عمليات فرز وتفتيش عشوائي للمركبات في تلك المواقع. وقامت القوة المؤقتة والجيش اللبناني بتشغيل ما متوسطه ١٩ نقطة تفتيش دائمة أو مؤقتة في اليوم. وفي جسر الليطاني (القطاع الغربي)، تحتفظ القوة المؤقتة بوجود لها على مدار الساعة إلى جانب الجيش اللبناني.

١٧ - واضطلعت القوة المؤقتة بالاشتراك مع الجيش اللبناني بما متوسطه تسع عمليات مضادة لإطلاق الصواريخ يوميا في مختلف أنحاء منطقة العمليات. وجرى في هذه العمليات تفقد المواقع الاستراتيجية التي يمكن إطلاق الصواريخ منها. وتتصرف القوة المؤقتة دعما للجيش اللبناني في هذه العمليات، وهي على استعداد لاتخاذ إجراءات مستقلة إذا لزم الأمر، وفقا للولاية المنوطة بها.

١٨ - وقد أثارت إسرائيل مع القوة المؤقتة مسألة أشخاص يرتدون ملابس مدنية تدعى أنهم عناصر تابعة لحزب الله يقومون بعمليات ''استطلاع'' باتجاه المناطق الواقعة جنوب الخط الأزرق. ولاحظت القوة المؤقتة بعض الأنشطة ورصدتها عن كثب، بما في ذلك صور لأشخاص يرتدون ملابس مدنية في مناطق جنوب الخط الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت القوة المؤقتة بزيارات تكاد تكون يومية إلى المناطق التي تعمل فيها المنظمة غير الحكومية ''أخضر بلا حدود''. ولم تلاحظ القوة المؤقتة أي انتهاكات أو أعمال عدائية فيما يتعلق بالأنشطة أو المنشآت التابعة لهذه المنظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت القوة المؤقتة رصد ثلاثة مواقع في منطقة عمليات البعثة عن كثب، وهي مواقع يزعم جيش الدفاع الإسرائيلي أن حزب الله يحتفظ فيها بأسلحة وبنية تحتية تابعة له على النحو المبلغ عنه في تقريري السابق.

١٩ - وعملا بالفقرة ١٥ من القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، زادت القوة المؤقتة إبراز وجودها وأنشطتها، مع التركيز على الحفاظ على وقف الأعمال العدائية. وفي سياق رصد وقف الأعمال العدائية، واصلت القوة المؤقتة عملياتها وفق نفس الوتيرة، فضلا عن الأنشطة غير العملياتية بغية التخفيف من حدة المخاطر في الوقت المناسب، وبالتالي منع تصعّد الحوادث الصغيرة إلى أعمال عنف أوسع نطاقا. وواصلت القوة المؤقتة أيضا تفعيل قرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧) بتعزيز إبراز عملياتها من خلال تكثيف الدوريات، بما في ذلك أثناء الليل وبواسطة طائرات الهليكوبتر. وقامت القوة المؤقتة بدوريات في جميع البلديات والقرى الواقعة في منطقة العمليات مرة في أسبوع على الأقل، مع زيادة وتيرة الدوريات في العديد منها كلما وردت تقارير تفيد وجود توترات. وواصل فريق المراقبة في لبنان وقسم الشؤون المدنية في القوة المؤقتة أنشطتهما في جميع أنحاء منطقة العمليات يوميا دون وقوع أي حادث. وسعيا للحفاظ على وقف الأعمال العدائية، واصلت القوة المؤقتة رصد الحالة عن كثب على طول الخط الأزرق من مواقع ثابتة بالاقتران مع تسيير دوريات راكبة وراجلة. ومن خلال زيادة إبراز وجودها، لا سيما في المواقع الحساسة، اضطلعت البعثة بأكثر من ٢٥ ٠٠٠ دورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع زيادة عدد الدوريات على امتداد الخط الأزرق من ٢ ٤٢٨ دورية في تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ ٥٦٢ دورية في كانون الثاني/يناير.

٢٠ - وبصفة عامة، تم احترام حرية حركة القوة المؤقتة عدا في ١٠ حالات تعزى أساسا إلى الإزعاج الذي قد يسببه للمجتمعات المحلية مرور المركبات العسكرية الثقيلة على الطرقات الضيقة في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين (انظر المرفق الثاني). وفي كل مرة من تلك المرات، ردت القوة المؤقتة في حدود ولايتها، وتابعت الوضع مع الجيش اللبناني والسلطات المحلية، وكفلت لاحقا حرية حركتها في أماكن الحوادث.

٢١ - وزادت القوة المؤقتة نسبة دورياتها الراجلة، سواء على طول الخط الأزرق أو في شتى أنحاء منطقة العمليات، حيث ارتفع عدد تلك الدوريات إلى ١ ٧٦٧ دورية (٢٤ في المائة من جميع أنشطة الدوريات) في كانون الثاني/يناير مقابل ١ ٠٨٥ دورية في آب/أغسطس (١٦ في المائة من جميع أنشطة الدوريات). وفي عدد من القرى، مثل قرية عيتا الشعب، اقتضى ضيق الطرق والشواغل المتصلة بالمجتمعات المحلية إجراء الدوريات سيراً على الأقدام. وقد ساهمت زيادة عدد الدوريات الراجلة في تحسين إلمام القوة المؤقتة بالحالة السائدة وقدرتها على رصدها. وظلت القوة المؤقتة على اتصال وثيق بقادة المجتمعات المحلية في جنوب لبنان والجيش اللبناني لمعالجة أية حساسيات دون الإخلال بالمهام المنوطة بها.

٢٢ - وساهم تحسين استخدام الأصول الجوية في زيادة عدد الرحلات الجوية العملياتية بنسبة ٢٦ في المائة، بما في ذلك الطلعات الجوية الاستطلاعية النهارية والليلية، في الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى ١٩ شباط/فبراير. ونفذت القوة المؤقتة ١٧١ ساعة من الدوريات بطائرات الهليكوبتر (٤٢,٥ ساعة في الشهر) في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٩ شباط/فبراير، تركزت في المناطق التي يتعذر الوصول إليها. كما تحدّ الحيازات العقارية الخاصة أو صعوبة التضاريس أو تلوثها بالمتفجرات من مخلفات الحرب من إمكانية وصول دوريات القوة المؤقتة. وحيثما تعذر تسيير الدوريات بالمركبات الثقيلة، اضطلعت القوة المؤقتة بدوريات راكبة في مناطق مجاورة أتاحت لها إمكانية الرصد بشكل أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، يتم نشر ضباط من فرع الاتصال التابع للقوة المؤقتة، ومراقبين عسكريين غير مسلحين من فريق المراقبة في لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وأفرادٍ تابعين للقوة المؤقتة في دوريات بمركبات خفيفة ودوريات راجلة، بغية الوصول بدون عوائق إلى جميع أنحاء منطقة العمليات. ويتم رصد هذه المناطق أيضا باستخدام دوريات منتظمة بطائرات الهليكوبتر. وباستثناء قرية شمال الغجر، تمكنت القوة

المؤقتة من تغطية منطقة عملياتها برمّتها، إما على الأقدام أو بواسطة المركبات أو عن طريق الجو أسبوعيا على الأقل.

٢٣ - ويواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة استعراض أساليب عملهما بانتظام بغية زيادة تحسين تعاونهما الوثيق. واضطلعت القوة المؤقتة بنسبة ١٧ في المائة من دورياتها مع الجيش اللبناني. ووسع الجيش اللبناني نطاق وجوده على طول الخط الأزرق من خلال المشاركة مع القوة المؤقتة في أكثر من ١ ٢٠٥ دوريات راجلة وراكبة. واضطلعت القوة المؤقتة بما عدده ٦٠ نشاطا في اليوم بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني. وقد أصبح فوج التدخل الخامس التابع للجيش اللبناني، والذي نُشر في ٢٢ أيلول/سبتمبر، مدمجا بالكامل في أعمال التخطيط والعمليات المشتركة بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني. ويساهم الفوج في نحو ٢٢ في المائة من الأنشطة العملياتية التي تضطلع بها القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني.

٢٤ - ونفذت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة عمليات الاعتراض البحري على مدار الساعة وأنشطةَ بناء القدرات للقوات البحرية التابعة للجيش اللبناني. وفي الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٩ شباط/فبراير، أوقفت فرقة العمل البحرية ٢ ٣١٢ سفينة، حيث قامت السلطات اللبنانية بتفتيش ٤٩٤ منها وتحققت من خلوها من المخالفات. وتحتفظ القوات البحرية اللبنانية بصورة بحرية محدثة لمياهها من خلال نظام الرادار الساحلي. وللقوات البحرية التابعة للجيش اللبناني القدرة على نشر وحدات صغيرة، بأطقم محدودة العدد، قادرة على العمل في الطقس الهادئ لمدة تصل إلى ٢٤ ساعة. وتحتاج القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني إلى ما لا يقل عن ست سفن وأطقم مدربة قادرة على البقاء في البحر مدة ٧٢ ساعة في الأسبوع، من أجل تسلّم مهام الاعتراض البحري من فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة. وتساند القوة المؤقتة الجيش اللبناني في طلب دعم الجهات المانحة الدولية لتوفير سفينة لخفر السواحل بغية تعزيز قدراتها الحالية. ونظمت القوة المؤقتة ١٠٧ دورات تدريبية تناولت المسائل المتعلقة بالعمليات البرية والبحرية، من أجل تحسين المعايير التشغيلية المشتركة بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني.

٢٥ - وظلت العلاقات بين القوة المؤقتة والسكان المحليين إيجابية إلى حد بعيد؛ فقد استمرت القوة في التواصل والتفاعل مع المجتمعات المحلية. وواصلت البعثة تحديد وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر لتلبية الاحتياجات الملحّة للمجتمعات المحلية ودعم بسط سلطة الدولة في الجنوب والمساهمة في قبول الأولويات التي حددها الجيش اللبناني خلال الاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة (انظر S/2017/202). وواصلت القوة المؤقتة العمل على نحو وثيق مع الجيش اللبناني لإنشاء مركز الجيش اللبناني للتعاون المدني - العسكري في مرجعيون (القطاع الشرقي).

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٦ - في منتصف كانون الثاني/يناير، أكد جيش الدفاع الإسرائيلي للقوة المؤقتة عزمه على بدء ما وصفه ”بأعمال هندسية دفاعية“ في عدة مناطق على امتداد الخط الأزرق. وأكدت القوة المؤقتة لجيش الدفاع الإسرائيلي أن أنشطة من هذا القبيل - وبخاصة في المناطق المشمولة ”بالتحفظات“ اللبنانية المحددة سابقا - يمكن أن تؤدي إلى رد فعل قوي في لبنان، واقترحت أن يجتمع الطرفان لمناقشة هذه المسألة من خلال الآلية الثلاثية الأطراف التي ترأسها القوة المؤقتة. وقد أكدت المنسقة الخاصة بالنيابة هذا الاقتراح في اتصالاتها بالطرفين. وعقب اجتماع ثلاثي الأطراف عُقد في ٥ شباط/فبراير، اتفق الجانبان على مواصلة العمل مع القوة المؤقتة لمناقشة هذه المسائل الخلافية. وفي ٧ شباط/فبراير بدأ جيش الدفاع

الإسـرائيلي الأعمال جنوب الخط الأزرق، في مناطق غير مشمولة بالتحفظات. وتواصل القوة المؤقتة، بالتنسيق مع المنسقة الخاصة بالنيابة، تشجيع جميع الأطراف على استخدام قنوات الاتصال والتنسيق القائمة للمحافظة على الهدوء.

٢٧ - وترأست القوة المؤقتة أيضا اجتماعين ثلاثيين في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر. وشدد الجيش اللبناني، في كل مرة، على الأثر الضار للانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأكد على أهمية إحراز تقدم مجدٍ صوب تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وشدد جيش الدفاع الإسرائيلي على شواغله إزاء أنشطة الاستطلاع التي يدعي أن حزب الله يقوم بها على طول الخط الأزرق. وأشار جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا إلى تكرر حوادث الرشق بالحجارة وانتهاكات الخط الأزرق من جانب المزارعين والرعاة. وخلال الاجتماعات الثلاثة كلها، جدد الطرفان التزامهما بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك احترام الخط الأزرق، والحفاظ على الاستقرار، وأعربا عن استعدادهما لتقصي سبل المضي نحو وقف دائم لإطلاق النار.

٢٨ - وبالإضافة إلى المنتدى الثلاثي، لجأت القوة المؤقتة والطرفان بشكل مكثّف إلى الاستعانة بترتيبات الاتصال والتنسيق القائمة لتبادل المعلومات، وتفادي تصعيد التوترات بين الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، ساعدت آليات التنسيق التابعة للقوة المؤقتة في كفالة اختتام موسم قطف الزيتون في بليدا دون وقوع أي حادث. وبالمثل، ساعدت جهود الاتصال والتنسيق في ضمان سير مظاهرة نُظمت في مارون الراس ضد وعد بلفور يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر دون وقوع حوادث.

٢٩ - وأُجريت مناقشات مع السلطات الإسرائيلية بشأن إقامة مكتب اتصال تابع للقوة المؤقتة في تل أبيب بإسرائيل. ولا تزال موافقتها على اقتراح القوة المؤقتة معلّقة منذ عام ٢٠٠٨.

٣٠ - وظل التقدم المحرز في وضع علامات مرئية على امتداد الخط الأزرق محدودا. وقد وُضعت العلامات في معظم النقاط التي اتفق عليها الطرفان. وسعيا للنهوض بإحراز تقدم في هذا الصدد، شددت القوة المؤقتة، بالتنسيق الوثيق مع المنسقة الخاصة بالنيابة، على القيمة الاستراتيجية لوضع العلامات بالنسبة للطرفين، سواء في المناقشات الثنائية أو الثلاثية الأطراف. وتظل هذه العملية تشكّل نشاطا هاما لبناء الثقة.

٣١ - وتمشيا مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة لعام ٢٠١٧ وأحكام القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، ومن خلال الحوار الاستراتيجي، قامت الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني والقوة المؤقتة، بما في ذلك من خلال فريق عامل مشترك على مستوى الخبراء، بوضع مفهوم الفوج النموذجي. وفي ٥ شباط/فبراير، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بإنشاء فوج نموذجي بصفة رسمية في قطاع جنوب الليطاني اعتبارا من ١ شباط/فبراير، على أن يتم نشره حالما يتم تأمين ما يلزم من الأفراد والمعدات.

٣٢ - وواصلت القوة المؤقتة تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي، وفقا للأولويات الاستراتيجية المحددة (انظر المرفق الثالث). وأعيد تشكيل فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة، حيث أصبحت تتألف اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير من ست سفن، وواصلت تقديم المساعدة إلى الحكومة في تأمين المياه الإقليمية اللبنانية. وبالتعاون مع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، قامت القوة المؤقتة بالترويج لاتباع نهج متكامل وشامل في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما في دعم الحكومة اللبنانية من أجل زيادة وجودها في جنوب لبنان وتعزيز قدرات الجيش اللبناني، وبخاصة فيما يتعلق بالقدرات وعمليات النشر البرية والبحرية ذات الأولوية في جنوب لبنان. وركزت البعثة أيضا على طائفة من الإجراءات الوقائية اللازمة للحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق وفي منطقة العمليات.

٣٣ - وفي أعقاب الاستعراض الاستراتيجي، واصلت القوة المؤقتة تدريب أفراد البعثة تمشيا مع أولويتها الاستراتيجية المتمثلة في ضمان استعدادها لتنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك، واضطلعت في كانون الأول/ديسمبر، بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني، بتدريب استمر عدة أيام جرى خلاله اختبار الإجراءات والبروتوكولات المتعلقة بحماية المدنيين.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٤ - لم يُحرز أي تقدم نحو نزع سلاح الجماعات المسلحة. ولا يزال استمرار حزب الله وغيره من الجماعات في حيازة السلاح خارج نطاق سيطرة الدولة يقوض قدرة حكومة لبنان على ممارسة سيادتها وسلطتها على إقليمها بشكل كامل. ولا يزال حزب الله يعلن على الملأ بأنه يحتفظ بقدراته العسكرية. وفي مقابلة أجريت يوم ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ مع حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، أكد أن جماعته ''تعمل في الليل والنهار على الحصول على كل نوع سلاح يمكّنها من تحقيق الانتصار في الحرب المقبلة إن حصلت''. وفي اليوم نفسه، قيل إن نواف الموسوي، عضو حزب الله في البرلمان، حذّر من أن ''الحرب المقبلة لن تقتصر على نفس المواقع الجغرافية للمواجهة التي حدثت عام ٢٠٠٦ وأن قدرة المقاومة على تنفيذ عمليات إقليمية واسعة النطاق في أوجها''. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، تناقلت وسائل إعلامية عن محمد رعد، عضو حزب الله في البرلمان، قوله إن ''حزب الله بات اليوم أقوى ولديه ما يدمر به الجيش الإسرائيلي''.

٣٥ - بينما شددت حكومة لبنان على أهمية سيادة الدولة ووحدتها الوطنية تحت راية الجيش اللبناني. وفي تصدير لخطة تطوير قدرات الجيش اللبناني التي عُرضت يوم ١٢ شباط/فبراير في بيروت، أكد رئيس وزراء لبنان أن الجيش اللبناني هو ''المدافع الشرعي الوحيد عن الدولة اللبنانية''، وشدد على ضرورة ''بسط سلطة الدولة اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية والتصدي لوجود جميع الجهات من غير الدول''، في حين أكد رئيس لبنان، ميشال عون، أن ''الاستقرار الداخلي للبنان يتعزز من خلال الدور الفعال للجيش اللبناني، وقوى الأمن الداخلي، والأمن العام، وأمن الدولة، والجمارك اللبنانية''.

٣٦ - وقد تناقلت وسائل الإعلام في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عن المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي قوله إن ''حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، سيكون هدف جيش الدفاع الإسرائيلي في الحرب المقبلة في لبنان''. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، زعم المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن ''كل منزل من أصل ثلاثة أو أربعة منازل في جنوب لبنان يشكل مقرا لحزب الله أو مركزا له أو مخزنا لأسلحته أو مخبأ له'' محذّرا من ''إننا نعرف كيف نوجّه لهم هجمات دقيقة، إذا لزم الأمر''. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، حذّر أفيغدور ليبرمان، وزير دفاع إسرائيل، من أن ''الجيش اللبناني ولبنان لا يختلفان عن حزب الله''، وأن ''الجميع سيدفع الثمن بأكمله''، في حالة مهاجمة إسرائيل.

٣٧ - وواصل الجيش اللبناني وقوات الأمن تنفيذ عمليات لمكافحة الإرهاب وإلقاء القبض على أفراد يشتبه في انتمائهم إلى جماعات متطرفة أو في دعمها. وخلال الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٨ شباط/فبراير، وردت أنباء عن اعتقال ١٢٢ شخصا بتهم متصلة بالإرهاب، من بينهم أشخاص يُشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، فضلا عن أشخاص يشتبه في ضلوعهم في اشتباكات عبرا التي حدثت في عام ٢٠١٣، وفي تفجير حارة حريك الذي حدث في عام ٢٠١٤، وفي الهجوم الإرهابي في برج البراجنة الذي حدث في عام ٢٠١٥. وفي ١٩ كانون الثاني/

يناير، أعلن وزير الداخلية أن قوات الأمن أحبطت مؤامرة إرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية يدٌ فيها كانت تستهدف أماكن العبادة ومباني الحكومة خلال فترة الأعياد. وفي ٤ شباط/فبراير، قُتل مقاتل يُشتبه في انتمائه لتنظيم الدولة الإسلامية وأحد جنود الجيش اللبناني، وأصيب ستة أشخاص بجروح أثناء مداهمة في مدينة طرابلس الواقعة شمال لبنان.

٣٨ - وتبرهن الاشتباكات المسلحة في جميع أنحاء لبنان على استمرار وجود أسلحة خارج سيطرة الدولة، مما يشكل خطرا على الاستقرار. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل جندي من الجيش اللبناني وأصيب أربعة آخرون بجروح أثناء مداهمة عصابات إجرامية في بعلبك. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصيب جندي من الجيش اللبناني على يد مسلحين مجهولي الهوية في بعلبك. وفي عدة مناسبات، تصاعدت حدة خصومات شخصية لتصل إلى درجة إطلاق النار في مدن من بينها بعلبك والضنية وطرابلس.

٣٩ - وظلت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مستقرة عموما، باستثناء الاشتباكات التي دارت في مخيم عين الحلوة بين جماعات متطرفة وقوات الأمن الفلسطينية المشتركة، بالإضافة إلى عدة خصومات شخصية. وقتل ما مجموعه أربعة أشخاص في المخيم وأصيب ١١ شخصا بجروح. وغادر عدة أعضاء في الجماعات المتطرفة مخيم عين الحلوة أو سلّموا أنفسهم إلى السلطات اللبنانية. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، قيل إن بلال بدر، زعيم جماعة متطرفة متورطة في العديد من الاشتباكات، هرب إلى الجمهورية العربية السورية. كما اندلعت أعمال عنف بشكل متقطع في مخيم البداوي. وأفضت خصومة شخصية إلى مقتل شخصين في مخيم الرشيدية في ٤ آذار/مارس.

٤٠ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، تسببت سيارة مفخخة في جرح أحد أعضاء حماس في صيدا. وبعد إجراء تحقيق، أعلنت وزارة الداخلية اللبنانية في ٢٦ كانون الثاني/يناير أن أحد المشتبه فيهم اعترف بتنفيذ الهجوم. وادّعى المشتبه فيه أيضا أن إحدى وكالات الاستخبارات الإسرائيلية كلّفته بتنفيذ الهجوم، ولكن إسرائيل نفت هذه التهمة.

٤١ - ولم يحرز أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، والتي ما زالت تنتقص من السيادة اللبنانية وتعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود بفعالية.

دال - حظر الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٢ - في رسالة موجهة إليّ وإلى مجلس الأمن في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2017/1000)، حذّر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة مما ''تعتزم إيران القيام به ومن الإجراءات التي تتخذها لمواصلة تسليح حزب الله'' ومن التعزيزات العسكرية اللاحقة التي قام بها حزب الله، بما في ذلك في صفوف المدنيين. وفي رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر (S/2017/1019) موجهة إليّ وإلى مجلس الأمن، اتّهم الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة إسرائيل بتوجيه ''اتهامات باطلة وواهية''. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر و ٩ كانون الثاني/يناير، أشارت تقارير إعلامية إلى تنفيذ هجمات إسرائيلية على أهداف في الجمهورية العربية السورية باستخدام المجال الجوي اللبناني. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، شبّه متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي لبنان ''بمصنع كبير للصواريخ'' في سياق مساعي ''إيران المستمرة لإحكام سيطرتها'' عليه.

٤٣ - وترددت بانتظام مزاعم بشأن نقل أسلحة إلى حزب الله، وهي مسألة تبعث على القلق بشدة. ولئن كانت الأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات مأخذ الجد، فهي ليست في وضع يسمح لها بأن تتحقق منها بشكل مستقل.

٤٤ - وتواصلت البلاغات عن مشاركة حزب الله في المعارك الدائرة في الجمهورية العربية السورية. وزُعم أيضا أن عددا من المواطنين اللبنانيين لا يزالون يقاتلون إلى جانب الجماعات المسلحة من غير الدول في الجمهورية العربية السورية.

٤٥ - وعقب العمليات التي نُفِّذت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لطرد المقاتلين، عزز الجيش اللبناني القوات التي ينشرها على امتداد الحدود مع الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عن طريق أفواج الحدود البرية. وقد لوحظ انخفاض كبير في حوادث إطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. وكان المهربون ضالعين في معظم الحوادث التي وقعت عبر الحدود. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، داهم الجيش اللبناني مخيما غير رسمي للاجئين السوريين في عرسال، وألقى القبض على أكثر من ٢٠ مواطنا سوريا يشتبه في أنهم على صلة بجماعات إرهابية وبتهريب الأسلحة. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، ألقى الجيش اللبناني القبض على ٢٣ مواطنا سوريا وصادر أسلحة أثناء مداهمة أخرى في مخيمات غير رسمية أخرى في عرسال. ووُجِّهت تهم لسبعة أشخاص بأنهم على صلة بجماعات إرهابية وبمهربي أسلحة. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أعادت السلطات السورية واللبنانية فتح معبر القاع - جوسية، ليصل بذلك مجموع عدد المعابر المفتوحة بين البلدين إلى خمسة.

٤٦ - وأُطلق عدد صغير من المبادرات المحلية الهادفة لتشجيع عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، بما في ذلك من خلال لجنة المصالحة التي أنشأتها حكومة الجمهورية العربية السورية في بلدة بيت جن التي تقع عبر الحدود من منطقة شبعا الواقعة جنوب لبنان. ولم يكن لحكومة لبنان ولا للأمم المتحدة أي دخل في تلك المبادرات. ويوم ١٩ كانون الثاني/يناير، أثناء محاولة للدخول إلى الأراضي اللبنانية عبر طريق تهريب، تجمّد ١٦ سوريا حتى الموت (١٣ امرأة و ٣ رجال)، من بينهم ٥ أطفال.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٧ - قامت ستة من أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة بتطهير مساحة تبلغ ١ ٥٨٧ مترا مربعا من الألغام في منطقة عمليات القوة وبتدمير ٣٨٤ لغما مضادا للأفراد. وأجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ٣٥ زيارة لضمان الجودة، ونظّمت ثلاث دورات تدريبية بشأن تدابير السلامة وقدمت إحاطات للتوعية بالسلامة لفائدة ١٣٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة. وأجريت سبع دورات ومناسبات للتوعية بمخاطر الألغام، بالتعاون مع المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام، وعنصر الشؤون المدنية والعنصر العسكري التابعَين للقوة المؤقتة، استفاد منها أكثر من ٦٩٠ طفلا.

٤٨ - وسُجلت ثلاثة حوادث ناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في منطقة عمليات القوة المؤقتة، منها حادث أودى بحياة صبي يبلغ من العمر ١٣ عاما. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، وجّهت الحكومة اللبنانية رسالة إلى مجلس الأمن للتنديد بهذه الحوادث. وواصل الجيش اللبناني إزالة الألغام والأجهزة المتفجرة التي تركها المقاتلون وراءهم في منطقة الحدود الشرقية للبنان.

واو – ترسيم الحدود

٤٩ – لم يُحرَز أي تقدم نحو ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية أو تعليمها. ولم ترد بعد ردود من الجمهورية العربية السورية وإسرائيل بشأن التعليم المؤقت لحدود منطقة مزارع شبعا على النحو المقترح في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

٥٠ – وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، منح مجلس الوزراء اللبناني رخصتين للتنقيب عن النفط والغاز في عرض البحر إلى اتحاد يضم ثلاث شركات نفط دولية. وتشمل المنطقة البحرية المعنية ''الحقل رقم ٩'' الذي يقع في المياه التي يتنازع عليها كل من لبنان وإسرائيل. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر موجهة إليّ، دعا الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة الحكومة اللبنانية إلى الامتناع عن اتخاذ ''أي إجراء من شأنه أن ينتهك الحقوق السيادية لإسرائيل''. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير موجهة إليّ، أحالت الممثلة الدائمة للبنان رد حكومتها الذي ورد فيه أن ''لبنان لن يتردد في ممارسة حقه الطبيعي في الدفاع عن نفسه في حالة تنفيذ هجوم مسلح يستهدف أنشطته الاقتصادية [...] في مناطقه البحرية''. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، وقّع وزير الطاقة والمياه اللبناني عقود الاستكشاف والإنتاج. وتلا ذلك خطاب عدائي صدر عن وزير دفاع إسرائيل في ٣١ كانون الثاني/يناير الذي وصف هذا التحرك بأنه استفزازي وأكد مطالبة إسرائيل بالحقل رقم ٩. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، ذكر رئيس وزراء لبنان أن الحكومة ستتابع المسألة مع الجهات الدولية المختصة لتأكيد حق لبنان في ممارسة سيطرته على مياهه البحرية. وفي ١ شباط/فبراير، حذّر رئيس لبنان من التآمر على لبنان، وتعهد بمواجهة المطالبات الإسرائيلية بالوسائل الدبلوماسية، مع التأكيد في الوقت ذاته على حق لبنان في الدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية بجميع الوسائل المتاحة.

زاي – الاستقرار السياسي والمؤسسي

٥١ – في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عاد رئيس الوزراء، السيد سعد الحريري، إلى لبنان وسحب استقالته في اليوم التالي. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد الرئيس أن السيد سعد الحريري سيستأنف قيادة الحكومة. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الوزراء اللبناني بيانا أكد فيه التزامه بالبيان الوزاري الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مشيرا إلى أن لبنان يجب أن ينأى بنفسه عن الصراعات الإقليمية والشؤون الداخلية للبلدان العربية، ومكررا تأكيد التزامه بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وباتفاق الطائف، وميثاق جامعة الدول العربية. ومنذ ذلك الحين، تواصل نشاط مجلس الوزراء والنشاط البرلماني بشكل عادي.

٥٢ – وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، عقدت مجموعة الدعم الدولية للبنان اجتماعا رفيع المستوى في باريس. وفي بيان مشترك، أعربت المجموعة عن ارتياحها لعودة رئيس الوزراء إلى بيروت، مشيرة إلى أنها ''ستولي اهتماما خاصا لتنفيذ جميع الأطراف اللبنانية قرار مجلس [الوزراء] بشأن [النأي بالنفس عن الصراعات والحروب الإقليمية وعن التدخل بشؤون البلدان العربية]'' ودعت ''جميع الأطراف اللبنانية إلى تنفيذ السياسة الملموسة المتمثلة في النأي بالنفس عن الصراعات الخارجية وعدم التدخل فيها، باعتبارها أولوية هامة، وذلك وفقا لما ورد في الإعلانات السابقة وتحديدا في إعلان بعبدا لعام ٢٠١٢''. وأعادت المجموعة تأكيد ضرورة تنفيذ واحترام جميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك القراران

١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشكل تام. وعزز مجلس الأمن هذه الرسائل في بيانه الصحفي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر بشأن الحالة في لبنان (SC/13130).

٥٣ - وفي البيان الذي أدلى به رئيس وزراء لبنان في باريس، أكد أن سياسة النأي بالنفس ستسمح للبنان بالحفاظ على وحدته الوطنية مع احترام الإجماع العربي. وأكد رئيس الوزراء أيضا أن حكومته ستواصل الحفاظ على أفضل علاقات ممكنة مع البلدان العربية ومع المجتمع الدولي على أساس احترام قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ٢٣ شباط/فبراير، أكد رئيس لبنان تشبث بلده بسياسة النأي بالنفس.

٥٤ - ودعت مجموعة الدعم الدولية للبنان جميع الأطراف اللبنانية إلى استئناف المناقشات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية، ورحبت ببيان الرئيس الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر الذي شدد فيه على أن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية هي مسألة يمكن التوصل إلى أرضية مشتركة بشأنها من خلال الحوار.

٥٥ - وفي البيان المشترك الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر، دعت مجموعة الدعم الدولية للبنان المجتمعَ الدولي أيضا إلى مواصلة تنسيق وتكثيف دعمه المقدَّم إلى الجيش اللبناني وإلى جميع المؤسسات الأمنية التابعة للدولة، نظرا لأهميتها الحاسمة للحفاظ على سيادة لبنان ووحدته. ومن المقرر عقد اجتماع وزاري بشأن دعم قوات الأمن اللبنانية في ١٥ آذار/مارس في روما، تحت رعاية مجموعة الدعم الدولية. وفي إطار التحضيرات لهذا الاجتماع، أقر المجلس الأعلى للدفاع اللبناني الخطة الخمسية الاستراتيجية للجيش اللبناني ولقوى الأمن الداخلي في ١٩ كانون الثاني/يناير، وعُرضت الخطة على المجتمع الدولي في بيروت في ١٢ شباط/فبراير.

٥٦ - وتتواصل التحضيرات لإجراء الانتخابات النيابية. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس الوزراء ميزانية انتخابية منقحة قدرها ٣٣ مليون دولار. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، وقّع الرئيس ورئيس الوزراء على مرسوم يدعو إلى إجراء الانتخابات النيابية في ٦ أيار/مايو. أما التصويت في الخارج، فمن المقرر إجراؤه يومي ٢٧ و ٢٩ نيسان/أبريل. وفي ١ شباط/فبراير، نشرت وزارة الداخلية القوائم الانتخابية الأولية لاستعراضها. وفي ٥ شباط/فبراير، انطلق تسجيل المرشحين. ويجري التحضير لأعمال المراقبة المحلية والدولية للانتخابات. وتتواصل المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة للعملية الانتخابية، دعما لوزارة الداخلية، وكذلك الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية.

٥٧ - ولكن تحولت التوترات السياسية بين الأحزاب المتنافسة إلى أعمال عنف في الشوارع خلال الفترة من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير. وعاد الهدوء مجددا بعد النداء الموحّد الذي وجهته القيادة السياسية.

٥٨ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، عرض رئيس وزراء لبنان الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف على الحكومة والدبلوماسيين وممثلي الأمم المتحدة. وهذه الاستراتيجية، التي شاركت في صياغتها جميع الوزارات البالغ عددها ٢٩ وزارة، في انتظار موافقة مجلس الوزراء اللبناني.

٥٩ - وتعمل الحكومة على وضع اللمسات الأخيرة على خطتها للاستثمار الرأسمالي لعرضها أثناء المؤتمر الاقتصادي للتنمية عبر الإصلاحات بمساعدة الشركات المقرر عقده في باريس في ٦ نيسان/أبريل. وتسعى الحكومة إلى الحصول على مبلغ قدره ١٦ بليون دولار لتمويل خطتها الرامية لتحفيز النمو وفرص

العمل والبنى التحتية، من خلال الشـراكات بين القطاعين العام والخاص، والقروض الميسـرة، والمسـاعدة الثنائية. وقد دعت الجهات المانحة والمؤسسات المالية إلى إدخال المزيد من الإصلاحات القطاعية والهيكلية وكذلك إلى اتخاذ تدابير ضريبية.

٦٠ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، كان هناك ٩٩٥ ٥١٢ لاجئاً سورياً مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين، وهذا العدد هو جزء من أثر النزاع الدائر في الجمهورية العربية السـورية. وظل تسجيل المفوضية للاجئين السوريين الجدد متوقفا منذ عام ٢٠١٥ بعد أن قررت الحكومة تعليق تسجيل اللاجئين. ويعزى الانخفاض في عدد اللاجئين السوريين المسجّلين أساسا إلى الوفيات والتنقلات الثانوية وإعادة التوطين والعودة التلقائية لعدد صغير من الأشخاص إلى الجمهورية العربية السورية.

٦١ - ولمواجهة هذا الوضـع، رصـد المجتمع الدولي مبلغا قدره ١,٦٨ بليون دولار إلى لبنان في عام ٢٠١٧، صُـرف منه مبلغ ١,٣٧ بليون دولار أو تم التعهد به لتلك السـنة، بما في ذلك مبلغ قدره ١,٢٤ بليون دولار قُدِّم إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في إطار خطة لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين لعام ٢٠١٧، أي ما يمثل ٤٥ في المائة من إجمالي المبلغ المنشود في النداء.

٦٢ - واشتركت الحكومة والأمم المتحدة في إطلاق نداء خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام ٢٠١٨ في ١ شباط/فبراير، الذي ينشد الحصول على مبلغ قدره ٢,٦٨ بليون دولار لتقديم المساعدات الإنسانية إلى ٢,٨ مليون شخص وكذلك للاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة والاقتصاد المحلي في البلد. وأثناء إطلاق الخطة، أعاد رئيس الوزراء التأكيد على أن اللاجئين السوريين لن يُجبَروا على العودة.

٦٣ - وأكدت النتائج النهائية لتقييم مدى ضـعف اللاجئين السـوريين، وهي اسـتقصـاء اجتماعي واقتصادي اشتركت في إعداده كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أن ٧٦ في المائة من الأسـر المعيشـية تعيش تحت خط الفقر (مما يعكس ارتفاعا مقارنة بنسـبة ٧١ في المائة في عام ٢٠١٦)، وأن نسـبة إجمالية قدرها ٥٨ في المائة من الأسـر المعيشـية تعيش تحت خط الفقر المدقع (مما يعكس ارتفاعا مقارنة بنسـبة ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٦). وقد أقدم لاجئ سـوري على إضـرام النار في نفسـه أمام مركز تابع للأمم المتحدة في شمال لبنان في ١٠ كانون الثاني/يناير، مما يؤكد تفاقم حالة الضعف.

٦٤ - وتواصل السلطات المحلية الإبلاغ عن سأم المجتمع المضيف. وقد جرت الإشارة إلى المنافسة على فرص العمل باعتبارها مصدرا للتوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٧، هدّد عدد متزايد من البلديات بفرض حظر التجول على اللاجئين وبالقيام بعمليات إخلاء قسـري ونفّذت بعضـها هذه التهديدات، مبررة ذلك بعدم كفاية الدعم المقدّم إلى البلديات أو بشـواغل أمنية أو اقتصادية. وأثّرت عمليات الإخلاء سلبًا على أسر اللاجئين من حيث إمكانية الحصول على السكن والخدمات الأساسية وتعليم الأطفال وسبل العيش.

٦٥ - واندلع عدد من المظاهرات، من بينها مظاهرات احتجاجا على إعلان الولايات المتحدة المتعلق بالقدس في ٦ كانون الأول/ديسمبر الذي أثار أيضـا إدانة عدد كبير من السـياسـيين اللبنانيين. وعقب حدوث اشـتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين بالقرب من سـفارة الولايات المتحدة في بيروت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أُصيب ٤٣ شخصا بجروح واعتُقل ١٠ أشخاص.

٦٦ - وازدادت حدة التوترات، لا سيما في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، نتيجة لإعلان الولايات المتحدة تقليص مساهمتها في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). واتخذت الأونروا تدابير طارئة إضافية للإبقاء مؤقتا على خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وخدمات تحسين المخيمات في لبنان. ولكن من الضروري تقديم المزيد من الدعم المالي إلى الأونروا لكي تواصل عملياتها في المستقبل القريب.

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦٧ - واظبت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على استعراض خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى تخفيف المخاطر، مع مراعاة التحذيرات المتعلقة بالتهديدات الأمنية، وعلى التنسيق عن كثب مع السلطات اللبنانية. وفي منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، استمر تطبيق تدابير أمنية مشددة لتأمين تنقلات موظفي الأمم المتحدة، تضمنت استخدام الحراسة المسلحة. ولا يزال الوجود المزعوم لعناصر متطرفة في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في صيدا، الواقع على طول طريق الإمداد الرئيسي الذي يربط بين منطقة عمليات القوة المؤقتة وبيروت، يثير شواغل أمنية يمكن أن تؤثر على تحركات القوة المؤقتة عبر المدينة. وتحافظ المؤسسات الأمنية اللبنانية على وجود قوي في المناطق المحيطة بالمخيّم.

٦٨ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، اكتشفت القوة المؤقتة سرقة ٢ ٢٤٠ طلقة من ذخيرة أسلحة صغيرة من ناقلة أفراد مدرّعة كانت متمركزة داخل موقع تابع للأمم المتحدة قرب بلدة حاريص (القطاع الغربي). وسمح تحقيق فُتح على الفور للقوة المؤقتة باسترجاع ٢٠٠ طلقة من الذخيرة بالقرب من المرفق. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، ضبطت المديرية العامة لأمن الدولة والجيش اللبناني الذخيرة المتبقية، باستثناء ٢٦ طلقة، من ثمانية أفراد محليين كانوا يعتزمون بيعها. وأُطلق سراح ستة من المتهمين الثمانية وظلوا تحت المراقبة القضائية لكونهم قصر؛ بينما لا يزال متهمان بالغان قيد الاحتجاز. وعند اكتمال تحقيق الشرطة، أحال المدعي العام العسكري القضية إلى قاضي التحقيق.

٦٩ - وبعد إجراء تحقيق داخلي في الحادث، أمر رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة بتفقّد جميع وحدات القوة المؤقتة للتأكد من أنه قد تم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة الموظفين وأماكن العمل، وكذلك من تخزين الأسلحة والذخائر في موضع آمن، بما يتواءم مع معايير الأمم المتحدة وقواعدها وأنظمتها. وظلت القوة المؤقتة على اتصال وثيق مع السلطات اللبنانية نظرا إلى أن التحقيق ما زال جاريا. وعملا بإجراءات الأمم المتحدة، شكلّت القوة المؤقتة مجلس تحقيق.

٧٠ - وواصلت القوة المؤقتة رصد سير القضايا المرفوعة في المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على القوة أو في ارتكاب تلك الهجمات. وعقدت المحكمة العسكرية الدائمة جلسات في ١٦ كانون الثاني/يناير فيما يتعلق بالهجوم الذي تعرّض له حفظة سلام تابعين للقوة المؤقتة كانوا يعملون في الوحدة الإسبانية في عام ٢٠٠٧، وفي قضية تتعلق بإبداء نية إرهابية فُتحت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومن المقرر عقد الجلسات المقبلة بشأن كلتا القضيتين في ١٠ نيسان/أبريل. وفي القضية المتعلقة بالشروع في تنفيذ هجوم خطير ضد القوة المؤقتة في عام ٢٠٠٨، التي طعن في الحكم فيها أحد الجناة الأربعة المحكوم عليهم، عقدت محكمة الاستئناف العسكرية جلسة استماع في ٦ شباط/فبراير؛ ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة في ٢١ حزيران/يونيه. وتتواصل التحقيقات الثلاثة بشأن الهجمات الخطيرة التي ارتُكبت ضد القوة المؤقتة في ٢٧ أيار/مايو و ٢٦ تموز/يوليه

و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بناء على تعليمات قضائية إضافية صادرة عن قاضي التحقيق. وفي قضية القتل التي وقعت في عام ١٩٨٠ عندما قُتل اثنان من حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة من أيرلندا رميا بالرصاص وأصيب آخر بجروح، عقدت المحكمة العسكرية الدائمة جلسة أخيرة في ٩ كانون الثاني/يناير، ولكنها أرجأت إلى تاريخ ٢٧ آذار/مارس القرار بإصدار حكم أو إعادة فتح ملف القضية لإجراء مزيد من التحقيقات.

رابعا – نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٧١ – في ٢٢ شباط/فبراير، كان قوام القوة المؤقتة مؤلفا من ١٠ ٥٠٦ أفراد عسكريين مقدمين من ٤١ بلداً مساهماً بقوات، منهم ٤١١ امرأة، أي بنسبة ٤ في المائة من القوة؛ و ٢٣٨ موظفا دوليا منهم ٧٨ امرأة؛ و ٥٨٠ موظفا مدنيا وطنيا منهم ١٥٠ امرأة. وكان قوام القوة البحرية التابعة للقوة مؤلفا من فرقاطة واحدة، وطائرة هليكوبتر واحدة، و ٧٥٢ فرداً من مجموع العسكريين التابعين للقوة، من بينهم ٢٣ امرأة. إضافةً إلى ذلك، يعمل ٥٦ مراقباً عسكرياً تابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، منهم ٦ نساء، لدى فريق المراقبين في لبنان، ويخضعون لإشراف القوة من ناحية العمليات.

خامسا – السلوك والانضباط

٧٢ – لم ترد إلى القوة المؤقتة أو مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان أي ادعاءات تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقد استمر الكيانان في إنفاذ التدابير السارية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتواصل الأمم المتحدة تهيئة بيئة تجعل الموظفين قادرين على الإبلاغ عن أي حالة قد تنشأ في هذا الصدد. وعملاً باستراتيجية الاتصالات التي تنفذها القوة المؤقتة، أُطلع أفراد القوة وأفراد المجتمعات المحلية على معايير السلوك المتوقع أن يتقيّد بها موظفو الأمم المتحدة وكيفية الإبلاغ عن سوء السلوك، ولا سيما فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وواصلت شبكة فريق الأمم المتحدة القطري لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في لبنان إعداد بروتوكولات لتيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

سادسا – ملاحظات

٧٣ – ما زالت الأزمات التي تشهدها المنطقة تشكّل خطرا يهدد استقرار لبنان، الذي كان من مظاهر هشاشته استقالة رئيس الوزراء، سعد الحريري، التي أُلغيت فيما بعد. وشكّل اجتماع مجموعة الدعم الدولية للبنان الذي عُقد في باريس في ٨ كانون الأول/ديسمبر موضع ترحيب بإعادة تأكيد دعم المجتمع الدولي لاستقرار لبنان وأمنه وسيادته. وأود أن أكرر الدعوة التي أهابت فيها مجموعة الدعم بجميع الأطراف اللبنانية أن تتخذ خطوات ملموسة على صعيد سياسة النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعبدا لعام ٢٠١٢، وجميع الدول والمنظمات أن تدعم استقرار البلد وأمنه، مع احترام سيادته وسلامة أراضيه احتراما تاما.

٧٤ - وفي ظل استمرار التوترات الإقليمية، أشيرُ إلى بيان رئيس الوزراء المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الذي ذكر فيه أن النأي بالنفس عن الحروب الخارجية أمر بالغ الأهمية لحماية لبنان. فالزيارات غير المأذون بها لأفراد الميليشيات الأجنبية إلى جنوب لبنان تقوض سلطة الدولة وتتنافى مع روح سياسة النأي بالنفس.

٧٥ - وأهيب مجددا بجميع الأطراف اللبنانية ومواطني لبنان أن تمتنع عن المشاركة في النزاع السوري. وأشير إلى التقلّص الكبير في أعمال القصف وإطلاق النار والغارات والهجمات التي تتعرض لها المناطق الحدودية اللبنانية انطلاقا من الجمهورية العربية السورية. غير أنني ما زالت أدين تنقُّل المقاتلين ونقل العتاد الحربي عبر الحدود اللبنانية - السورية، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فعدم ترسيم الحدود اللبنانية - السورية أو تعليمها ليس مبرراً لانتهاك أي طرف من الأطراف للسيادة اللبنانية. وأهيبُ بجميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن انتهاكاتها للحدود وأن تحترم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٧٦ - ويواصل الجيش اللبناني إظهار دوره الحاسم في بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، والدفاع عن سيادة البلد وسلامته الإقليمية، والتصرف بصفته حامي أمن البلد. وأشجع تعاون جميع الأجهزة الأمنية اللبنانية، التي أدّت دورا أساسيا في الإنجازات الأمنية التي تحققت في الآونة الأخيرة، بما في ذلك في مجال التصدي لخطر الإرهاب.

٧٧ - وإن وجود أسلحة غير مأذون بها في أيدي حزب الله لا يزال يشكّل مصدر قلق بالغ ويستدعي الإدانة. ووجود تلك الأسلحة، إضافة إلى خطاب التهديد الذي يستخدمه الجانبان معا، يزيد من مخاطر سوء التقدير وتصعيد الوضع حتى يتحول إلى نزاع. وأدعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس في جميع الأوقات. وعملاً بأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أدعو حكومة لبنان إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، عملا بما قرره مجلس الوزراء اللبناني في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٧٨ - وأرحب ببيان الرئيس اللبناني، ميشال عون، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، الذي أقّر فيه بأهمية إجراء حوار يفضي إلى وضع استراتيجية دفاعية وطنية تعزّز الاستقرار ووحدة الصف في لبنان. وأكرر طلبي إلى السلطات اللبنانية أن يُستأنف الحوار الوطني، بهدف صياغة استراتيجية دفاع وطنية تعالج مسألة وجود أفراد مسلحين وجماعات مسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة. والجيش اللبناني هو المدافع الشرعي الوحيد عن الأمن والسيادة والسلامة الإقليمية للجمهورية اللبنانية. وينبغي تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن الحوار الوطني، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

٧٩ - ويظل استمرار تقيّد جميع الأطراف بأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أمرا لا غنى عنه لاستقرار لبنان والمنطقة. وأشعر بالارتياح من تأكيد رئيس الوزراء مجددا لالتزامه في هذا الصدد. غير أنني ما زلت أشعر بالقلق من عدم تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا وعدم وفاء لبنان وإسرائيل بما التزما به. فعدم الامتثال يؤدي إلى زيادة خطر التوترات واحتمال تصعيدها إلى أعمال عدائية. وأدعو الطرفين معا إلى مضاعفة الجهود ابتغاء التقيد التام بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تعزيزا للاستقرار ومنعا لنشوب النزاع. وإن استمرار لبنان وإسرائيل في الالتزام بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يكتسي أهمية قصوى.

٨٠ - وتواصل القوة المؤقتة تنفيذ ولايتها المتمثلة في مساعدة السلطات اللبنانية على إنشاء منطقة بين نهر الليطاني والخط الأزرق تخلو من أي أفراد مسلحين أو عتاد أو أسلحة ما عدا عتاد وأسلحة حكومة لبنان والقوة المؤقتة. والهدوء النسبي على طول الخط الأزرق، والذي اعترته بعض الصعوبات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، يتعين ألا يعتبر أمرا مسلّماً به. فالمباحثات التي جرت في الآونة الأخيرة بشأن أعمال البناء التي تقوم بها إسرائيل في المناطق المشمولة بتحفظات لبنان، توضح استمرار هشاشة الوضع. فهي تدل على ضرورة التقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار كما دعا إليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كوسيلة من وسائل منع النزاع والانتقال من الهدوء إلى الاستقرار والأمن الدائمين للمجتمعات المحلية التي تعيش على جانبي الخط الأزرق. وفي الوقت نفسه، فلا مناص من أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ إجراءات انفرادية من شأنها أن تزيد عدم الثقة وتؤدي إلى سوء الفهم وسوء التقدير. وأهيب بكلا الطرفين الاستفادة من ترتيبات القوة المؤقتة في مجالَي الاتصال والتنسيق. ويمثّل التبادل المفتوح والبنّاء لوجهات النظر في المنتدى الثلاثي، بشأن مسائل منها الانتهاكات الطويلة الأمد للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، دليلا على التزام الطرفين وعلى الثقة التي يضعانها في القوة المؤقتة وفي ترتيبات الاتصال والتنسيق. وستواصل منسقتي الخاصة لشؤون لبنان بالنيابة، بذل مساعيها الحميدة، وستواصل، بالعمل مع رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة، استكشاف الفرص المتاحة لاتخاذ تدابير بناء الثقة.

٨١ - ويساورني القلق إزاء استخدام الخطاب العدائي، وبالأخص في سياق المنازعة القائمة بين لبنان وإسرائيل على منطقتَيهما الاقتصاديتين الخالصتين. وأحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ الإجراءات الانفرادية التي تنطوي على خطر التصعيد والتي يمكن أن تؤثر في الاستقرار في لبنان والمنطقة. وستواصل منسقتي الخاصة العمل مع الطرفين على إيجاد سبل للتخفيف من حدة التوترات، وإن أمكن، استكشاف السبل الكفيلة بإحراز تقديم بشأن هذه المسألة. وأشجع الطرفين على اتباع نهج يحد من المخاطر الأمنية ويستغل ما ينطوي عليه بناء الثقة من إمكانية الانتفاع المتبادل من موارد النفط والغاز البحرية.

٨٢ - وما زال القلق يساورني من استمرار عمليات التحليق الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية. ولا يزال جيش الدفاع الإسرائيلي يحتل شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق. وهذه انتهاكات صريحة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأكرر إدانتي لكل انتهاك للسيادة اللبنانية، وأكرر دعوتي إسرائيل إلى أن توقف انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني وتسحب قواتها من شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق.

٨٣ - وسيكون تعميق التعاون بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني عاملا حاسما في تعزيز التقدم في الحوار الاستراتيجي، وعلى صعيد الخطوات المتخذة نحو تنفيذ القرارَين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٣٧٣ (٢٠١٧). ويشكل نشر الفوج النموذجي في جنوب لبنان، إلى جانب قرار الحكومة اللبنانية تعزيز نشر الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، دليلاً على التزام الحكومة ببسط سلطة الدولة.

٨٤ - وأرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة اللبنانية في أعمالها التحضيرية لاجتماع وزاري يُعقد في روما، برعاية مجموعة الدعم الدولية. ويظل التزام لبنان بالقرارَين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٣٧٣ (٢٠١٧) واستمرار خضوع قواته الأمنية للمساءلة وتمتعها بالاستقلالية أمرا أساسيا لإعادة تأكيد وتعزيز الدعم الدولي المقدم إلى المؤسسات الأمنية التابعة للدولة. وأتطلع إلى أن أشترك مع إيطاليا في رئاسة الاجتماع الذي يُعقد في ١٥ آذار/مارس في روما برعاية مجموعة الدعم الدولية للبنان، لتقديم الدعم إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية.

٨٥ - وأرحب بالخطوات الاستباقية المنحى التي تتخذها القوة المؤقتة لتنفيذ القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، بوسائل تشمل تعزيز عملياتها من حيث الظهور والفعالية. ويظل هذا المسعى عملية متواصلة والنظر في إدخال مزيد من التعديلات عليها مستمرا. ولا يزال تشديد القوة المؤقتة على الوقاية يكتسي أهمية حاسمة للحفاظ على وقف الأعمال العدائية. وقد اتخذت أيضا إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والقوة المؤقتة خطوات لضمان تزويد مجلس الأمن بإفادات فورية ودقيقة ومفصلة عن أي انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - بيير لاكروا، بزيارة إلى القوة المؤقتة عقد خلالها اجتماعات مع المسؤولين اللبنانيين والإسرائيليين في نهاية شباط/فبراير، من بين أمور أخرى، وذلك لاستعراض العملية الجارية لتنفيذ أحكام القرارَين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٣٧٣ (٢٠١٧). وستواصل الأمانة العامة الإبقاء على اتصال وثيق مع الطرفين ومع أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بتنفيذ القرارَين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٣٧٣ (٢٠١٧).

٨٦ - وأشعر بالتفاؤل إزاء تقدم القوة الأمنية المطرد في تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي، ونتطلع إلى مواصلة إحراز التقدم في هذا الصدد، بما في ذلك على صعيد الأولويات المحددة.

٨٧ - وأشعر بالتفاؤل إزاء الإشارات الدالة على وجود إرادة وعزم سياسيَين لإجراء الانتخابات البرلمانية في ٦ أيار/مايو، الأولى منذ عام ٢٠٠٩. فتجديد ولاية البرلمان يمثل خطوة قوية نحو تجديد سير العمل في المؤسسات اللبنانية وضمان خضوعها للمساءلة أمام شعب لبنان، تمشياً مع التقاليد الديمقراطية في البلد. وسيكون من المهم الحفاظ على الثقة في العملية الانتخابية. وأشجع الأحزاب السياسية أن ترفع نسبة تمثيل المرأة في الحياة السياسية اللبنانية وتضم إلى قوائمها الانتخابية نساء مؤهّلات. وخلال الفترة الانتخابية، أهيب بجميع القادة السياسيين الحفاظ على ضبط النفس، وتعاطي الخطاب الذي ينم عن مسؤولية أصحابه، وحماية حرية التعبير للمواطن، وضمان استمرار التقيّد باتفاق الطائف ودستور لبنان. فإجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية وشفافة وشاملة سيكون مهما لاستقرار البلد.

٨٨ - وتنطوي أخطر أزمة مالية تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تاريخها الممتد إلى ٧٠ عاما على خطر أن تقوّض قدرتها على تقديم الخدمات الضرورية إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الشديدي الضعف، في ظل الأعباء المفرطة التي تثقل كاهل الخدمات العامة اللبنانية. فعمليات الوكالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أمر مهم لتعزيز الاستقرار والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي. وأود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي أعربت عن التزامات السنوية اللازمة لتمكين الوكالة من مواصلة عملياتها في لبنان في المستقبل القريب، ونتطلع إلى تقديم دعم مالي إضافي كبير في المؤتمر الوزاري المقبل المقرر أن ينعقد في روما في ١٥ آذار/مارس.

٨٩ - وتدل حالات وفيات اللاجئين المأساوية في الآونة الأخيرة على اليأس الذي يساور طالبي الأمان وهي بمثابة تذكير بأن الحالة في سوريا ما زالت متقلّبة. وأود أن أشيد بكرم ضيافة شعب لبنان وسلطاته لاستضافتهم اللاجئين السوريين، وأرحب ببيانات رئيس الوزراء في الآونة الأخيرة التي تفيد بأن عودة اللاجئين ستكون متمشية مع المعايير الدولية وتحت رعاية الأمم المتحدة. وإلى أن تُستوفى في سورية الشروط اللازمة لعودة مأمونة وكريمة وطوعية، بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما فيها مبدأ عدم الإعادة القسرية، أجدد التأكيد على أهمية أن يضاعف الشركاء الدوليون جهودهم وأهمية تهيئة بيئة مضيافة موفِّرة للحماية. وتبين دراسة استقصائية أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الآونة الأخيرة أن العودة إلى الوطن هو أكثر ما ينشده اللاجؤون بأنفسهم من حلول لحالتهم. ويجب ضمان حماية وكرامة اللاجئين في لبنان إلى أن يتمكنوا من إيجاد حلول دائمة خارجه.

٩٠ - وسيكون استمرار تقديم المساعدة الدولية للاجئين والمجتمعات المستضيفة أساسيا في هذا الصدد. ومن المهم زيادة الدعم لخطة لبنان للاستجابة للأزمة ولإمكانية التنبؤ بتمويلها في عام ٢٠١٨ وما بعده. وأود أن أؤكد مجددا على أهمية إمداد لبنان بدعم متعدد السنوات مرن ويمكن التنبؤ به، إضافةً إلى ضمان صرف الأموال في مواعيدها المقررة، ووفقا للالتزامات المتعهّد بها في مؤتمر لندن بشأن دعم سوريا والمنطقة، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٦، ومؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأتطلع إلى أن يتعهد المانحون بالتزامات قوية متعددة السنوات، ينصب فيها التركيز بشكل أكبر على تمويل التنمية.

٩١ - وأتطلع إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والقطاعية، التي تكتسي أهمية حاسمة لتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وفي هذا الصدد، أرحب بالتحضيرات الجارية للمؤتمر الاقتصادي لأغراض التنمية عن طريق الإصلاحات والمشاريع التجارية، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لخطة الاستثمار الرأسمالي، والذي من المقرر أن يُعقد في باريس في ٦ نيسان/أبريل.

٩٢ - وأحث الأطراف المعنية اللبنانية كافة على أن تواصل التحلّي بالروح الإيجابية للوحدة والمصالحة الوطنية التي ميّزت الفترة التالية لعودة رئيس الوزراء. فتوطيد حالة الهدوء على امتداد الخط الأزرق ما زال يكتسي أهمية حاسمة لاتقاء خطر أي حادث يثير شرارة تجدّد النزاع ويعرقل التقدم نحو الاستقرار والازدهار. وأشجع جميع الأطراف المعنية في لبنان وإسرائيل والمنطقة على تيسير تهيئة بيئة مواتية في هذا الصدد. وستحافظ الأمم المتحدة على مشاركتها الثابتة في هذه المساعي دعما للبنان، وأود أن أعرب عن تقديري للمجتمع الدولي لدعمه التوافقي المستمر لهذه الخطة.

٩٣ - وأعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ومعدات في القوة المؤقتة ولفريق المراقبين في لبنان. وأثني على منسقتي الخاصة لشؤون لبنان بالنيابة، بيرنيل كارديل، ورئيس البعثة وقائد القوة المؤقتة، اللواء مايكل بيري، لما أبدياه من روح القيادة، وعلى الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للقوة المؤقتة، وعلى موظفي مكتب المنسق الخاص أيضا لما يبذلونه من جهود متواصلة.

المرفق الأول

الأسـلحة غير المأذون بها التي لاحظتها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٩ شباط/فبراير

لاحظت القوة المؤقتة ٤٤٢ حالة لأفراد يحملون أسـلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وكانت هذه الحالات في معظمها (٤٣٩ حالة) تتعلق بمدنيين يحملون أسلحة صيد، معظمهم في مناطق يارون (في القطاع الغربي) وبسطرة وبليدا وميس الجبل وسردا (جميعها في القطاع الشـرقي)، بالقرب من الخط الأزرق. وفي ما يلي بيان للحوادث المتبقية التي لا تنطوي على أسلحة صيد:

١ - في ١٢ تشـرين الثاني/نوفمبر، أطلق شـخص النار من مسـدس عدة مرات في الجو بالقرب من بيت ليف (القطاع الغربي).

٢ - في ٢٣ تشـرين الثاني/نوفمبر، شـوهد رجلان مسلّحان برشّاشـين خفيفين خارج مراسـم جنازة بالقرب من بنت جبيل (القطاع الغربي).

٣ - في ٨ كانون الأول/ديسمبر، أطلق شـخصان عشرة أعيرة نارية في الجو من مركبة مدنية بالقرب من مركبا (القطاع الشرقي).

المرفق الثاني

القيود المفروضـــة على حرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٩ شباط/فبراير

١ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي أعقاب مفاوضات، عادت دورية تابعة للقوة المؤقتة كانت على مقربة من مرجعيون (القطاع الشرقي) إلى قاعدتها بعد أن ادعى جندي من الجيش اللبناني أن الطريق المقرر للدورية يمتد خارج منطقة عمليات القوة المؤقتة، وهو ما يتطلب الحصول على إذن مسبق. وأوضح الجيش اللبناني في وقت لاحق أن المشكلة نشأت عن سوء فهم، وواصلت الدوريات في اليوم التالي السير عبر الطريق المذكور.

٢ - في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، اعترض رجلان سير دورية تابعة للقوة المؤقتة على مقربة من تيري (القطاع الغربي)، فأخبرا أصحابها أن الدورية ستعرقل حركة السير في شارع قروي ضيق وطلبا منهم التماس طريق آخر ثم استئناف السير عبر طريقها المقرّر. وبعد تحاور مع الشخصين المعنيين، التمست القوة المؤقتة طريقا بديلا لفترة وجيزة قبل عودتها إلى استخدام الطريق المقرر. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بذلك.

٣ - في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اعترض رجلان سير مركبة في دورية تابعة للقوة المؤقتة على مقربة من بيت ليف (القطاع الغربي). وغادرت الدورية المنطقة وعادت بعد ذلك بوقت قصير برفقة حرس من الجيش اللبناني لتواصل سيرها على الطريق المقرر. وأوضح رئيس بلدية بيت ليف، في اجتماع عُقد معه في اليوم التالي، أن الرجلُين كانا قلقين بشأن عرقلة الدورية لحركة المرور في القرية.

٤ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اعترض رجل سير دورية تابعة للقوة المؤقتة في بافليه (القطاع الغربي) وطلب من أصحابها العودة من حيث أتوا. وغادرت القوة الأمنية المنطقة وعادت برفقة حرس من الجيش اللبناني لتستأنف دوريتها. وأخبر رئيس بلدية بافليه قسم الشؤون المدنية في وقت لاحق أن المجتمع المحلي يفضل أن تكون دوريات القوة المؤقتة مصحوبة بأفراد من الجيش اللبناني.

٥ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اعترض شخصان على متن مركبة سيرَ دورية تابعة للقوة المؤقتة على مقربة من منطقة صديقين (القطاع الغربي). ورغم محاولات إقناع أفراد الجيش اللبناني المرافِقين لها، لم تتمكن الدورية من استئناف سيرها. والتمست الدورية المشتركة طريقا بديلا لإتمام نشاطها في مجال العمليات. وبعد مناقشات جرت في وقت لاحق بين قسم الشؤون المدنية التابع للقوة المؤقتة ورئيس بلدية صديقين وسكانها، استأنفت دوريات القوة المؤقتة استخدام هذا الطريق دون وقوع أي حادث.

٦ - في ١٨ كانون الثاني/يناير، واجهت دورية تابعة للقوة المؤقتة بوابة مقفلة على امتداد الطريق المقرر قرب عرب الوزاني (القطاع الشرقي). وتجاوزت الدورية البوابة وأنجزت مهامها المقررة.

٧ - في ٩ شباط/فبراير، تخطّت دورية مركبات تابعة للقوة الأمنية حاجز طريق جنوب رشاف (القطاع الغربي). وتبع شخص يرتدي لباسا مدنيا على متن مركبة الدوريةَ إلى رشاف وأشار إليها أن تغادر المنطقة. واكتشفت الدورية، أثناء عودتها بعد انتهاء مهمتها المقررة، حاجز طريق آخر يقع على بعد حوالي ٦٠٠ متر من المكان الذي اعترضها فيه حاجز الطريق الأول.

٨ - في ١٢ شباط/فبراير، منع أفراد من الشرطة البلدية دورية تابعة للقوة المؤقتة من المرور عبر منطقة عيتا الشعب (القطاع الغربي). وبعد تدخل أفراد من الجيش اللبناني كانوا يقومون بدوريات مشتركة مع القوة المؤقتة، واصلت الدورية سيرها على الطريق المقرر.

٩ - في ١٤ شباط/فبراير، اعترض ستة أشخاص سير دورية تابعة للقوة المؤقتة في منطقة الطيري (القطاع الغربي) ووجهوها لمغادرة المنطقة بضربهم غطاء محرك المركبة. واستأنفت الدورية نشاطها باستخدام طريق بديل.

١٠ - في ١٨ شباط/فبراير، اعترض ثلاثة أشخاص مجهولين مركبة تابعة لفريق المراقبين في لبنان على متنها مراقبان شمال رامية (القطاع الغربي) فطلبوا من الدورية بأدب ولكن بإلحاح أن تغادر المنطقة. وعادت الدورية أدراجها دون أن تنجز مهمتها. ويتابع فريق المراقبين في لبنان، بالتعاون مع القوة المؤقتة، لدى الجيش اللبناني بشأن الحادث.

المرفق الثالث

معلومات مستكملة عن تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لعام ٢٠١٧

١ - إلحاقا بالرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/202)، التي تُبلغ بالأولويات الاستراتيجية والتوصيات الرئيسية التي حددها الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، تقدم هذه النظرة العامة معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات.

حماية المدنيين

٢ - واصلت القوة المؤقتة أنشطة اتصالها مع محاورين من الحكومة اللبنانية بشأن حماية المدنيين، وواصلت تنسيقها الوثيق مع مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان ومكتب منسق الشؤون الإنسانية في لبنان.

٣ - وفي إطار كفالة التأهب على نطاق البعثة، واصلت القوة المؤقتة تعميم نماذج لدورات تدريبية مدتها يوم واحد بشأن تنفيذ ولاية حماية المدنيين. وبالاستفادة من خطة الطوارئ والخطة اللوجستية لحماية المدنيين، الموضوعتين في عام ٢٠١٧، تعتزم القوة المؤقتة الاضطلاع بأول عملية تدريب على حماية المدنيين بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني في آذار/مارس ٢٠١٨.

آلية الحوار الاستراتيجي

٤ - واصلت القوة المؤقتة تقديمها الدعم إلى الجيش اللبناني، مع نائب قائد القوة ونائب رئيس البعثة، بالعمل بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بالتنسيق وبناء القدرات.

٥ - وبمساعدة من القوة المؤقتة، وضع الجيش اللبناني الصيغة النهائية لمفهوم عمليات الفوج النموذجي، الذي يشمل استراتيجية مقترحة للبعثة، وهيكل تنظيمي، والاحتياجات من العتاد وجدول زمني للنشر. وبالتنسيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، واصلت القوة المؤقتة مساعدة الجيش اللبناني في إشراك الجهات المانحة الدولية قبل الاجتماع الوزاري المقرر عقده في روما في ١٥ آذار/مارس. إضافةً إلى الفوج النموذجي، ينصب التركيز بوجه خاص على إمداد البحرية اللبنانية بعدد من سفن خفر السواحل وإنشاء مركز للتعاون العسكري المدني تابع للجيش اللبناني.

٦ - وبدعم مالي مقدم من القوة المؤقتة وحكومة مملكة إسبانيا، بدأت في مرجعيون (القطاع الشرقي) أعمال التشييد الأولية لمركز التعاون المدني العسكري التابع للجيش اللبناني؛ ومن المتوقع أن يكتمل المركز في منتصف عام ٢٠١٨.

٧ - وتواصل الوحدة الخاصة البحرية تقديم التدريب في البر والبحر للقوات البحرية التابعة للجيش اللبناني. ووضعت القوة المؤقتة ومدرسة القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني مفهوم تدريبيا لـ ١٦ دورة تدريبية ستُجرى في موعد أقصاه تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، وضع الجيش اللبناني خطته للتدريب في مجال تفتيش السفن عنوة.

الاتصال والتنسيق مع الطرفين

٨ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اعتمدت القوة المؤقتة مبادئ توجيهية وإجراءات تشغيل موحدة جديدة في مجال التنسيق لضمان أن تكون الإجراءات التي تتخذها أصول البعثة متزامنة تماما في حالات الأزمة أو في حال وقوع حادث في منطقة العمليات.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار إيفاد فريق اتصال دائم ثان جنوب الخط الأزرق، أعيد انتداب خمسة ضباط أركان إلى فرع الاتصال التابع للقوة المؤقتة. وواصلت القوة المؤقتة أيضا أنشطة الدعوة مع السلطات الإسرائيلية لإقناعها بإنشاء مكتب اتصال في تل أبيب.

هيكل العنصرين النظامي والمدني في القوة المؤقتة

القوات البرية

١٠ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أصدرت القوة المؤقتة أمرا يرمي إلى زيادة تواتر التنسيق بين الجيش اللبناني والقوة المؤقتة وتعميق هذا التنسيق وزيادة فعاليته.

القوة البحرية

١١ - تتألف القوة البحرية في الوقت الراهن من ست سفن هي: خمس طرادات وفرقاطة واحدة (بدلاً من طرادة). وقد خُفض العدد الأقصى لأفراد القوة البحرية المأذون به إلى ٧٨٠ فردا. وواصلت القوة المؤقتة دعم الجيش اللبناني في إشراك الجهات المانحة فيما يتعلق بتوفير الاعتماد المطلوب لسفن خفر السواحل المذكورة أعلاه.

أنشطة التوعية المجتمعية

١٢ - تواصل القوة المؤقتة إحراز التقدم على صعيد التوصيات ذات الصلة بأنشطة التوعية المجتمعية. فقد واصل مجلس التوعية المجتمعية، الذي تشكّل في منتصف عام ٢٠١٧، عقد اجتماعاته كل ثلاثة أشهر، فيما تجتمع اللجان الفرعية المعنية بالاتصالات الاستراتيجية وأنشطة البرامج/المشاريع أسبوعيا لتنسيق المشاريع ذات الأثر السريع وغيرها من أنشطة التوعية.

١٣ - وانتهت البعثة من وضع قائمة مشاريعها ذات الأثر السريع للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، مع إعطاء الأولوية للقرى المثيرة للحساسية الواقعة على طول الخط الأزرق والمناطق التي تنتشر فيها الأفواج التي لا يُخصص لها من أموال المشاريع الوطنية إلا ما ندر أو لا تُخصص لها إطلاقا. إضافةً إلى ذلك، تعمد القوة المؤقتة على نحو متزايد إلى إشراك الجيش اللبناني في استضافة الأنشطة المجتمعية والبرنامجية التي لا تترتب عليها أي تكلفة، مثل تسيير الدوريات في الأسواق.

١٤ - وأجرت القوة المؤقتة تحليلا لاستقصاء تصورات عامة الناس، عُرض في أيلول/سبتمبر، وقدمت توصياتها بشأن الاتصالات الاستراتيجية والإعلام إلى قيادة البعثة. وتقوم البعثة بدراسة الخيارات المتاحة، في حدود مواردها الحالية، للاستعانة باستطلاع ثان للآراء يُجرى في الأشهر المقبلة.

الاتصال في بيروت

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان اجتماعات منتظمة مع ممثلي الحكومة اللبنانية ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بشأن طائفة من المسائل، منها مبادرة الفوج النموذجي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أوفدت القوة المؤقتة ممثلا رفيع المستوى إلى بيروت لمواصلة العمل مع النظراء المعنيين. إضافةً إلى ذلك، واصلت القوة المؤقتة الاتصال مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، من خلال الاجتماعات التنسيقية العادية للفريق القطري، وساهمت في إعداد الإطار الاستراتيجي المتكامل لعام ٢٠١٨ في جميع أنحاء البلد.